

سيرورة المدرسة الجزائرية

أ. زبدان نعيمة

أستاذة مساعدة بقسم علم الاجتماع،
معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية،
المركز الجامعي معسكر

مقدمة :

التنشئة الاجتماعية هي عملية تهدف إلى إدماج الفرد اجتماعيا، وتعتبر المدرسة إحدى مؤسساتها المهمة، فالجهاز المدرسي الذي يظهر كجهاز محايد، له علاقة تأثير وتأثر بعدة عوامل منها التاريخية والجغرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضا. والمدرسة الجزائرية (1) ليست حديثة النشأة بل إن جذورها ضاربة في التاريخ، ولكن ليست بهيكل ونظام المدرسة الحديثة. ومن هنا يمكننا طرح التساؤلات التالية:

1- هل هناك تواصل بين المدرسة والمجتمع والسلطة السياسية ؟

2- هل قامت المدرسة الجزائرية على فلسفة معينة ومعايير علمية أم على قرارات سياسية

وظروف اجتماعية ؟

المرحلة الأولى : التواجد العثماني بالجزائر (1518-1830م)

قبل التطرق إلى هذا العهد، نذكر أن دخول الإسلام إلى شمال أفريقيا أعطى صبغة مميزة لعملية التربية والتعليم بالمنطقة، إضافة إلى تأثير المؤسسات التربوية التعليمية بالأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة، فبعدما كان هدفها نشر والتعريف بالثقافة الدينية الإسلامية، وهذا ما بعد الفتح الإسلامي بالمنطقة، أصبحت أهدافها طائفية أو طرقية أو منهجية حسب مذاهب الدويلات والطوائف.

فمع دخول المسلمين الجزائريين، تحت قيادة عقبة بن نافع دخل معهم التعليم الديني ليتمكن معتقو هذا الدين من معرفة واجباتهم وحقوقهم، حسب دستور المسلمين أي النص القرآني والسنة، ومن هنا اصطبغ البرنامج التعليمي بالصفة الدينية، متكفلة به عدة مؤسسات تعليمية مثل المساجد أو الجوامع، الكتاتيب، الزوايا، الرباطات. إلا أن تطور التعليم الديني لم يمنع تطور بعض العلوم الأخرى. خاصة في القرن التاسع. مثل الفلك والحساب والعلوم والمنطق، وحتى التاريخ والسيرة التي اختلطت بالأدب. وهنا ستركز على العهد العثماني والذي لم يختلف فيه التعليم بمؤسساته كثيرا عن الحقب الإسلامية التي سبقته، ونستهله بـ :

أولا : انعدام سياسة تعليمية للدولة

لم تكن للدولة العثمانية سياسة تعليمية مطلقا، والدليل هو عدم وجود لوزير أو مكلف بشؤون التعليم، ولا برنامجا تفرضه الدولة. فسواء انتشر التعليم أو تقلص، فالأمر لا يهم الحكام. فالتعليم كان على عاتق عائلات اشتهرت بالعلم وتوارث مهن التعليم إضافة إلى القضاء والإفتاء وحتى الطب. ونادرا ما نجد مبادرات لرجال الدولة، مثل مبادرة الباي علي محمد الكبير وصالح

باي، وإن لم تتعدى مبادرتهما الشعور الديني، إضافة إلى كونها قصيرة الأمد غير ناتجة عن خطة مقصودة ومدروسة، للارتقاء بهذا المجال. وهذا ما تولدت عنه عدة نتائج عاجلها المجتمع بتحميله هذه المسؤولية وهي:

أ. إلزامية التعليم:

لم يكن هناك قانون إجباري وإلزامي بالنسبة لتعليم الأطفال، بل الآباء هم الذين رغبوا في تعليم أطفالهم، وهذا راجع لعدة عوامل منها:

1. دينهم ينادي ويحث على التعليم: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"، حديث شريف، "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب" (سورة الزمر آية 1).

ضرورة حفظ الطفل للقرآن من صغره لأنه واجب ديني.

تكفل أعضاء المجتمع بالإنفاق على هذا المجال واعتباره صدقة جارية.

انتشار المؤسسات التعليمية حتى في المناطق القروية النائية.

الطفل ليس في سن تؤهله للعمل أو لتعلم مهنة.

ب. تمويل التعليم:

بطبيعة الحال لم يكن التمويل من طرف الدولة العثمانية، باستثناء بعض المبادرات كما ذكرنا وباسم الدين، بل إن مصدر التمويل كان الوقف، وهو عملية خيرية، تعني التنازل عن ملك أو بعض منه نقداً أو شيئاً لصالح أغراض كثيرة، ومنها التعليم ومؤسساته. وبفضل هذا الوقف شيدت وانتشرت المؤسسات الدينية التعليمية.

ج- المؤسسات التعليمية:

لم تتغير في العهد العثماني المؤسسات التعليمية بل بقيت هي نفسها المؤسسات المنتشرة في العالم الإسلامي تتمثل في:

1. المساجد أو الجوامع: إضافة إلى مهمة المسجد المتمثلة في النشاطات التعبدية، كانت لها وظائف أخرى تمثلت في الأنشطة الحياتية من معالجة ومناقشة الأمور السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأيضاً قامت بدور مهم فيما يخص الجانب التربوي، خصوصاً المرحلة الثانوية والعليا والتي كان برنامجها يشمل تقديم حلقات من طرف شيوخ وعلماء للشرح والتفسير، إضافة إلى تعليم بعض العلوم مثل الحساب والفلك... إلخ. ونظراً لاعتبار المسجد مكان عبادة مقدس، خصص مكان للأطفال حفاظاً على نظافة المسجد يسمى الكتاب.

2. الكتاب: هو المكان المخصص لتعليم الأطفال أي التعليم الابتدائي أو الأولى وقد يكون تابعا لمسجد أو زاوية، أو مستقلاً بنفسه. فهو يعتبر أقل وحدة للتعليم الأولي أي الابتدائي،

هذا الأخير الذي يضم تلاميذ تتراوح أعمارهم من سن السادسة إلى الرابعة عشر، ولهذه المرحلة خصائصها :

أ. البرنامج: يتمحور برنامج التعليم الابتدائي حول تحفيظ القرآن، وتعليم مبادئ القراءة والكتابة، وبعض مبادئ الحساب، وإذا ما حظى التلميذ وأراد مواصلة دروسه حسب رغبة وإمكانية أهله، ينتقل إلى المرحلة التالية، وهي المرحلة الثانوية التي تشبه مرحلة التعليم العالي وتلقن في الجوامع والمساجد أو الزوايا.

ب. منهج التدريس: لم يتغير منهج التدريس في المرحلة العثمانية عن المراحل الإسلامية السالفة، فقد اعتمد على الحفظ. فمن خلال كتاب أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، نستلهم أن طريقة التدريس في المرحلة الابتدائية بسيطة جدا، حيث تجد المؤدب يجلس عادة في صدر الكتاب وييده عصا طويلة تصل إلى أبعد تلميذ عند الحاجة، وكان يلتفت يمينه ويساره يراقب حركات التلاميذ وأدائهم لواجبهم.

أما التلاميذ فيتحلقون حول المؤدب في نصف دائرة، وتتعدد الدوائر حسب أعدادهم، أين تجد الجميع يجلس متربعا على حصيرة، ويملك كل تلميذ لوحة، يكتب على وجهها الآيات القرآنية، بقلم مصنوع من القصب يغمس في مداد اسمه السمي الأسود. والمؤدب يملي عليهم الآيات بصوت عالي، وهو يحرك رأسه لمن يسأله من التلاميذ، وأيضا لمن يستأذنه الدخول والخروج.

أما التلميذ، فيكتب ما يسمع من المؤدب حتى وإن امتلأت اللوحة يتوقف، أو يوقف المؤدب التلميذ عن الكتابة، وهذا بسبب مستواه وسنه وإن حفظ التلميذ الدرس، يستظهره في صباح الغد، ويمسح اللوحة بعد إذن المؤدب وبعد جفافها، يعود ويجلس بالقرب من المؤدب في غير نظام، ويكتب آخر آية موجودة في درس الأمس، كبداية لدرس جديد، ثم يستميل المؤدب بالنطق انطلاقا من تلك الآية، بصوت عالي.

وعندما ينتهي التلميذ من مرحلة الإملاء يتراجع ويأخذ مكانه في الحلقة ويسرع في قراءة الدرس، ولما ينتهي جميع التلاميذ من أعمالهم يتحلقون حول المؤدب أين يكون الوقت الصباحي قد انتهى، في انتظار لإشارة من المؤدب بصرفهم، حيث يقوم هذا الأخير بضرب الحائط بالعصا مرتين أو ثلاث. أما جلسة المساء فهي مخصصة في غالب الأحيان للحفظ والاستعداد للاستظهار لدرس في صباح اليوم التالي.

لم تكن طريقة التعليم تخلوا من العقاب، باعتباره المنهج الأمثل لتقويم سلوك الأطفال، فأخف عقوبة تتمثل في التأنيب بالكلام، وأقصاها هي استعمال "الفلاحة". لكن هذه الطريقة كثيرا ما نفرت التلميذ من التعليم، فيغادره إما مؤقتا وإما نهائيا. رغم هذا تبقى العلاقة بين التلميذ وشيخه علاقة احترام حتى بعدما يصبح رجلا مسؤولا، فيستشير في أموره ويترحم عليه بعد موته لأنه الأب الروحي بالنسبة له.

ج- أجر المؤدب: كان أجر المؤدب في المرحلة الابتدائية من عند الأولياء، متمثلا في شكل هدايا وعطايا خلال مراحل تعليم الطفل مثل مناسبة حفظ القرآن، فالدخل لم يكن على شكل نقود فقط، بل عبارة عن ثياب، حطب، حلويات، قمح، لحم، زيتون وزيت... إلخ. فالأهالي لم يشعروا بأنهم يقدمون أجرا للمؤدب، بل كانوا يعتبرونه عملا خيرا أو صدقة يجازون عليها عند الله.

3. الزوايا والرباطات: تنتشر الزوايا في الريف أكثر من المدينة، و في حالة الخطر الخارجي تتحول الزاوية إلى رباطات تغذي روح الجهاد، وعند زوال الخطر الخارجي تعود إلى مركزها، وتهتم بالتربية والتعليم والتسامح ومد يد العون للمساكين والمحتاجين. في نهاية هذا العرض حول الفترة العثمانية نستنتج أن المنظومة التربوية لم تكن ميسرة، وهذا يعود إلى العوامل التالية :

. أغلب حكام الجزائر الأتراك كانوا من العزاب أو أن عائلاتهم لم تمكث معهم، وبالتالي ليس لديهم أولاد في سن التعليم كي يأبھوا بهذا المجال.

. اهتمام الحكام بالحروب والصراعات بدلا من الشؤون الداخلية كمجال التعليم.

. المجتمع تكفل بهذه المهمة مما لا يستدعي من الحكام التفكير فيها.

فالدولة العثمانية لم تكن تملك سياسية تنموية، بل تطور المجتمع كان تلقائيا، لا يحتاج إلا لكفاءات محدودة تتمثل في مجال التعليم والقضاء والإفتاء والطب، والتي كانت غالبا ما تتوارث عبر عائلات معينة من أهل العلم.

كما أن المجتمع كان زراعيا بسيطا، فإعادة إنتاج إيديولوجيته يتحكم فيها الدين بمؤسساته، خصوصا عن طريق التعليم، هذا الأخير الذي كان يتم بطريقة تقليدية، لا تبعث على روح النقد والتقدم لدى التلميذ، محصورا برنامجه في المجال الديني، غائبة عنه الفلسفات التربوية.

المرحلة الثانية : الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962م)

يعترف الجنرال Valle في سنة 1834 أن كل الجزائريين كانوا يحسنون القراءة والكتابة، وكان في كل قرية مدرستين (Guibert, A. 1965. 730)، وهذا رغم الانتقادات التي وجهت للحكام العثمانيين بالجزائر، فيما يخص عدم اهتمامهم بمجال التعليم الذي ترك حرا، تتحكم فيه الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلاد، ومع هذا كان هناك تعليم تقليدي ذو طابع ديني. ونظرا لتيقن الحكومة الفرنسية الغازية بأهمية التعليم قامت بما يلي:

1- محاربة المدرسة الجزائرية الدينية:

عند احتلال الجزائر تلقت المدرسة الجزائرية ضربة قوية، فانتشار التعليم الديني بين الأهالي كان ينمي روح المقاومة لدى السكان، الأمر الذي دفع المستعمر إلى انتهاج سياسة

التجهيل. لقد قال بهذا الخصوص أحمد طالب الإبراهيمي: "فرنسا لم تكتفي بتجريد الإنسان الجزائري من أرضه ومسح شخصيته، بل عمدت كذلك على إفساد الأفئدة والعقول، وقد تجلّى عملها التخريبي في إغلاق المساجد والمدارس التي كانت تعلم العربية، وفي هدم الزوايا، لأنها كانت مركزا لتثقيف الشباب، وغرس روح المقاومة في نفوسهم... وهكذا قضت فرنسا على الثقافة الجزائرية عندما قطعت عن تلك الثقافة جميع الروافد التي كانت تغذيها وتميها" (أحمد طالب الإبراهيمي، 1972، 14-15) وللقضاء على هذا النوع من التعليم عمد الاستعمار إلى :
أ - الاستيلاء على الوقف، فقد قام الجنرال كلوزيل بعد ثلاثة أشهر من احتلال مدينة الجزائر إلى إصدار قرار بتاريخ 1830/09/08 نص على حجز أملاك الأتراك العثمانيين وأوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا (تركي رابح 1981، 127).

ب - تحويل المؤسسات التعليمية من مساجد وزوايا إلى أغراض الاستعمار الخاصة.
ج - حاول أن يجعل من اللغة العربية لغة مينة مثل اليونانية، كما اعتبرها لغة أجنبية طبقا للقانون الصادر في سنة 1938. إضافة إلى تشجيع انتشار اللهجات، لتسهيل محاربة اللغة العربية الفصحى، وكذلك تطبيق سياسة فرق تسد.
د - إصدار قانون بعدم إنشاء المدارس إلا بشروط تضعها الإدارة الفرنسية.
هـ - تسبب في استشهاد بعض العلماء وهجرة بعضهم إلى المشرق، ونفي البعض الآخر.
فقد شهد أوغيست ليبيشو الذي كان مسئولا عن التعليم في الجزائر، أن التعليم العربي - الإسلامي كان منتشرا في المدن والأرياف، وحتى في الخيام، وكانت المدارس والزوايا تضم المخطوطات أيضا ولكن كل ذلك تغير - حسب رأيه - فالحملات العسكرية بعثرت كل تجمعات الطلبة والعلماء ولم يبق إلا بعض المدارس التي لا تقدم سوى تعليم غير كامل على الإطلاق، ذلك أن دراسة الدين قد أهملت، بينما لا يمكن فهم الدين إلا بالرجوع إلى الشروح التي يجب لفهمها إتقان اللغة العربية وأصبح المتعلمون نادرين تدريجيا، وبذلك كثر أعداء فرنسا (عبد الحميد زوزو، 726). كما جاء في تقرير الجنرال توماس أنه بعد عشرين سنة من الاحتلال لم يعد في إمكان السلطات الفرنسية أن تجد من توظفه في القضاء إلا بصعوبة، وتمثل ذلك في الشؤون الدينية والتعليمية الأخرى، أما عن الأدب والثقافة والفن فلا حديث (أبو قاسم سعد الله 1998، ج3، 25). إن المدرسة الجزائرية الدينية لم تمت نهائيا، إنما بقيت صامدة ومقاومة للغزو الفرنسي علنا وسرا، راسمة أهداف خاصة بها، رغم الاضطهاد والضعف الذي أصابها وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

أما فيما يخص المستعمر فكما شكل له التعليم الديني الإسلامي خطرا إيديولوجيا، شكل له نشر التعليم الفرنسي ضرورة، فهو يعي جيدا أن المدرسة هي أفضل جهاز لتمير الإيديولوجية ولإعادة الإنتاج - حسب بيار بورديو -، بحيث يمثل في الحقيقة إتمام الترسخ

الاستعماري وذلك بغزو الأدمغة، وفي هذا المنظور فإن تعميم التعليم للجزائريين في أسرع وقت ممكن يبدو كأمر حتمي للاستعمار، حيث كان حكام المستعمر يرون أنه يجب عليهم "تغطية كل إقليم محتل من طرف سكان البلد لهذه المدارس حتى نضع تربيتهما بين أيدي العائلات بحيث لا يدخل أي عائق بين تعليمنا وشمولية الشبيبة المسلمة" (Jules Comban, 1892, 275)، فقد كتب أحدهم من ذوي النظريات الخاصة في التعليم الاستعماري كلمة صريحة في هذا الموضوع، قال "إن أحسن وسيلة لتقييد الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلهم أكثر ولاء وأخلص في خدمتهم لمشاريعنا هو أن نقوم بتثنية أبناء الأهالي من الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدينا، فالمقصود إذن باختصار هو أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف عقولهم حسبما نريد (أحمد طالب الإبراهيمي، 1972، 14-15).

فأنشئت أول مدرسة موجهة للأهالي سنة 1836، تحت اسم المدرسة الحضرية - الفرنسية في مدينة الجزائر العاصمة، على أنقاض مدرسة أو زاوية إسلامية صادرتها فرنسا، كما ترك المجال مفتوحاً أمام خواص الأوروبيين يفتحون المدارس الابتدائية من 1830/1832 (أبو قاسم سعد الله، 1998، ج3، 284). وفي السنة الموالية (1833) تدخلت السلطة وأنشأت مدرسة سميت بمدرسة التعليم المشترك Mutuel وهي طبعاً موجهة لأبناء النصارى واليهود ولمن أراد من المسلمين، (أبو القاسم سعد الله، 1998، 284)، ولكن رغم حتمية التعليم التي رآها اتجاه من الموقف الفرنسي، إلا أن عدد المدارس لم يتجاوز الأربعين مدرسة حتى غاية 1870م كما أنها لم تفرض الإلزامية على أطفال الجزائريين بل حتى على أطفال المستوطنين، إذ لم يدخل هذه المدرسة من الجزائريين سوى أبناء القياد والباشغوات والعاملين بالإدارة الفرنسية.

إن نشر التعليم لم يكن بالشيء الهين والسهل للحكومة الفرنسية، بل كان يحمل الدولة تكاليف باهضة، لهذا فإن وجهة النظر الداعية إلى ضرورة تعليم الجزائريين، لم تلقى تأييداً وموافقة من الأطراف الأخرى، فقد واجهت موقفين مخالفين:

أ. وجهة نظر الرأسمالية الاستعمارية:

تقارن هذه الوجهة بين التكاليف التي ستخسرهما الحكومة في بناء المدارس، بين الحاجة إلى بناء الطرق، لنقل المواد الأولية، إضافة إلى حاجة فرنسا إلى عمال أو بروليتارية وليس إلى مفكرين جزائريين، قد يؤدي إلى خطر على المستوى السياسي والإيديولوجي، فتعميم التعليم في فرنسا لا يحمل نفس نتائج تعميم التعليم على أطفال الجزائريين، فقد يتحول الجزائريين بفضل التعليم إلى واعيين مطالبين برفع الاستبداد والاستغلال والطابع القمعي للحكم.

كما أن ما كانت تحتاج إليه فرنسا في الجزائر هو بلورتارية جنينية لأن الجزائر لم تمتلك صناعة حديثة - حسب ذلك العهد في أوروبا - إضافة إلى محاربة الاحتلال لتصنيع الجزائر بكل قوة، حتى تبقى سوقاً مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية الحديثة، بلا قيود ولا حدود

(تركي رابح 1975، 82). أما الجزائر، فكانت تريدها فرنسا مجرد منبع وفير للموارد الأولية والطاقة البشرية، إلى غاية 1944، أين سقطت في أيدي الألمان، فاضطرت الحكومة إلى السماح بقيام صناعات خفيفة (عمار بوحوش 1975، 148-149). هذا التناقض في أوجه الرأي حول تعليم الجزائريين، أدى إلى الانقسام بين مؤيدي التعليم العام وبين مؤيدي التعليم المهني، هذا الأخير الذي يفتح أمام الفرد الجزائري منافذ للعمل.

ونظرا لهذه التناقضات اختفى مبدأ الإلزام المدرسي الذي وضع سنة 1883 حتى 1887، ولم يعمل به إلا في بلدات معينة بقرار من الحاكم العام (راجع أبو القاسم سعد الله، ج3، 1998، 273-440).

لم يكن هناك تناقض في وجهات الرأي حول تعليم الجزائريين من طرف الفرنسيين فقط بل هناك وجهة نظر ثانية وهي:

ب. وجهة نظر الجزائريين :

1. موقف الرفض :

الجزائريون رغم بساطتهم، إلا أنهم يدركون معنى ثقافة غازية من طرف حضارة معادية ومحتملة دينا ولغة وتاريخا، فالمصادر تشير إلى أن بعض التلاميذ المسلمين قد دخلوا مدرسة التعليم المشترك "Mutuel" "1883"، ثم تناقص عددهم خوفا من التحول الديني، وقد رفض هؤلاء الأطفال أن يتوسموا بوسام المدرسة حتى لا يتهموا بأنهم نصارى (فرنسيون) (أبو القاسم سعد الله 1998، 284). إدراكا منهم أن فرنسا تتبع سياسة تعليمية هدامة للثقافة العربية الإسلامية ذات أسس قوية منذ البداية أي منذ 1830 وتتلخص هذه الأسس في :

1.1. الفرنسية كوسيلة وهدف:

عمل المستعمر على أن تغزو اللغة الفرنسية ميادين التعليم من مناهج ونظام وكتب ولغة التدريس وإدارة التعليم، إضافة إلى المجالات الأخرى، الاجتماعية والثقافية والإدارية. كما كان الاهتمام بتاريخ فرنسا بدلا من تدريس تاريخ الجزائر، بحيث حوربت مادتي التاريخ والجغرافيا في المدارس الدينية الإسلامية، لما تحمله من خطر إيديولوجي وقومي، يوعي ويعرف الأطفال بماضيهم وانتمائهم، وشجعت هذين المادتين في المدارس الفرنسية، وهذا لمحاولة طمس تاريخ الجزائر الأصلي وتشويهه، فقد اقتصر تعليم التاريخ في هذه المرحلة على تدريس تاريخ فرنسا أما المؤرخون فقد انحصروا في تاريخ الجزائر تحت الحكم الروماني، وفي العهد الفرنسي، أما مادة الجغرافية، فدرست جغرافية فرنسا، باعتبار الجزائر إمارة فرنسية، خاصة بعدما جاءت الجمهورية الثانية 1848، بشعار دمج الجزائر في فرنسا.

2.1. التصير كوسيلة وهدف:

لقد شهدت الجزائر حملات تصير مصاحبة للغزو الفرنسي ومن أشهرها (سياسة لافجري ولوكاردنال)، ومست على وجه الخصوص المنطقة الشمالية للبلاد، فدخل فرنسا للجزائر كان بمثابة فرصة لمثل هؤلاء الدعاة لبث الدين المسيحي ومحاربة الدين الإسلامي. وحتى وإن اتسمت المدرسة الفرنسية سواء في الجزائر أو في فرنسا نفسها باللائكية، إلا أن المادة التاريخ تأثير إيديولوجي قوي، خصوصا على الأطفال، وهي المادة التي كان يفرض على التلاميذ حفظها، وهي بطبيعة الحال تحتوي على مؤشرات أو دلالات توجه إلى الدين المسيحي وحتى إلى الثقافة الفرنسية. فخوف الجزائريين من التعليم الفرنسي جعلهم على حسب محمد برحال لا يطالبون بتعليم أولادهم واستمر هذا التخوف حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فهو يعتبر تهديدا ضمينا للأسس الثقافية ولا يؤدي إلى ترقية اجتماعية، لهذا هم لم يطالبوا بالتعليم الفرنسي، ولكن طالبوا طيلة سبعين سنة 1830 - 1900 بالتعليم العربي الإسلامي (الديني)، بلغتهم وبرنامجهم، باعتباره واجبا دينيا اجتماعيا، فقد ظهر ذلك على لسان الأفراد أيضا ابتداء من رسالة المجاوي (إرشاد المتعلمين) سنة 1877، وكان تمسك المرابطين في زواياهم الريفية بالتعليم العربي خير دليل على ما يرغب به الجزائريون من أنواع التعليم، رغم تخلفه قياسا على المناهج الحديثة، ولكن الفرنسيين سخروا بعض الجزائريين ليحثوا إخوانهم على التعليم بالفرنسية و تلقى الحضارة الفرنسية، وذلك في المقالات التي نشرها مصطفى بن السادات، ومحمود بن الشيخ علي وغيرهما في جريدة المبشر الرسمية خلال الستينات من القرن التاسع عشر. (أبو القاسم سعد اله 1998، 287).

فقد توهم الاستعمار والإدارة الفرنسية أنه بهدم الكيان الثقافى لهذه الدولة، عن طريق تجريدتها من أسسها التعليمية، سيتمكن بسهولة من السيطرة عليها وتحويل شعبها كما يشاء، ولكن رغم الهدم الذي تعرض إليه المجال التربوي التعليمي، إلا أن الجزائريين تمسكوا بالجانب الآخر من المقاومة، وهو الجانب الحضاري فلم يتنازلوا للفرنسيين عن تقاليدهم الحضارية بالسهولة التي توقعها هؤلاء. وقد تفتن لذلك بعض المفكرين الفرنسيين أنفسهم، وهم أولئك الذين ظلوا ينبهون قومهم بأنه من الغلط الاعتقاد بأن الجزائريين قد انهزموا، فأسلوب المقاومة قد اختلف والأشخاص قد تغيروا، ولكن روح المقاومة ظلت هي هي (أبو القاسم سعد الله، 1998، 287-288).

2. موقف القبول:

لم يدرك الجزائريون الحقيقة المباشرة للتعليم بالفرنسية، لأنها كانت متصفة بطابع القمع اللغوي والديني والحضاري، ولو أدركوا الحقيقة الفعلية لهذا التعليم لأقبلوا عليه، وهذا ما حدث بعد 1900م، كما أدرك هذا أولياء التلاميذ في مدينة الجزائر بحيث قبلوا بدخول أولادهم إلى

المدرسة المشتركة Mutuel تحت الرعاية الفرنسية وبالبرنامج الفرنسي، وإلا يبقى أبنائهم في جهل تام (أبو قاسم سعد الله، 284).

فرغم خطورة الجهاز المدرسي، لكنه ليس هو المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية التنشئة الاجتماعية، فهناك عدة مؤسسات أخرى من بينها الأسرة التي تعتبر المرجعية الأولى للفرد والتي يكتسب منها الشعور بالقومية وبروح الانتماء لهذه الأمة. وفي حالة غزو خارجي، تقوم هذه الجماعة الأولية بتطوير آليات الدفاع من أجل المحافظة على مقوماتها الثقافية وأصالتها، حتى إن دخل الطفل الجزائري المسلم إلى المدرسة الفرنسية، فاسمه لن يتغير من محمد إلى جورج، بل سيبقى اسمه الأصلي، إلا في بعض الحالات الاستثنائية. ولهذا إضافة لسياسة فرنسا المراوغة خصوصا بعد دستور 1947، وكثرة الحركات التحررية بالدول المستعمرة، قامت حكومة فرنسا بتوسيع جهازها المدرسي وتضاعف عدد المتدربين الجزائريين ولكنه لا يعكس المقارنة الحقيقية بين عدد المتدربين الأوربيين الذين كانت نسبة سكانهم قليلة مقارنة بنسبة السكان الأصليين.

فقد لاحظت "جوان غيليسي" في كتابها (الجزائر الثائرة) أن فرنسا لم تقم بإنفاق الأموال اللازمة والكافية للسماح للأعداد المتزايدة من أطفال الجزائريين بالذهاب إلى المدرسة في السنوات التي تلت الحرب الكونية، وهي تورد إحصاءات ترجع إلى عام 1943. وتشير إلى أن 9% فقط من الجزائريين و21% فقط من الجزائريات كانوا يعرفون القراءة، والكتابة وكانت نسبة الأمية في عام 1954 ترسو على 90% في حين كانت الغالبية العظمى من الأوربيين تعرف القراءة والكتابة، في حين تمتع أطفال الأوربيين بالمقاعد الدراسية، نجد أن أطفال الجزائريين قد حرّموا من تلك المقاعد حيث كانت نسبة قبول الطلاب الجزائريين في المعاهد العليا بالنسبة لعدد السكان لا تزيد على 0.0066 (مصطفى زايد 1986، ص108).

فحتى سنة 1951 لم يكن يوجد في المدرسة الثانوية من الجزائريين سوى 3.214 تلميذ مقابل 25.500 تلميذ أوروبي (أبو القاسم سعد الله، 304)، وبالتالي وصول عدد أقل إلى الجامعة، فقد وصل عدد الطلبة سنة (1929 - 1930) أي بعد مائة سنة من الاحتلال إلى 1.813 طالب أوروبي أمام 77 طالب جزائري (أبو القاسم سعد الله، 310). وهذا يعني صعوبة تحقيق المكاسب المذكورة آنفا، كما لا يفوتنا أن نذكر أن التعليم العالي أيضا كان مسخرا لخدمة الإدارة الاستعمارية ومضاعفة السيطرة الفكرية على الجزائر. لكن هذا لم يتحقق كما توهمت الإدارة الفرنسية، لأن المدرسة الدينية الجزائرية لم تمت نهائيا بل عادت من جديد بمنهج وبرامج حديثة وبأهداف واضحة.

عودة المدرسة الدينية إلى الساحة :

على الرغم من حداثة المدرسة الفرنسية، سواء من ناحية تجهيزاتها أو من ناحية مناهجها وبرامجها، وما شكلته من إغراءات حضارية للفرد الجزائري، إلا أن هذا الأخير لم يتنازل عن التعليم الديني حتى وإن اقتصر على حفظ القرآن دون فهمه فهما حقيقيا، لأن بعض الزوايا التي كان يعلم فيها النحو والأدب والتوحيد والفقه بالإضافة إلى تحفيظ القرآن قد اضمحلت، واختفت، ولم يبق إلا النوع الذي لا يعلم سوى تحفيظ القرآن، وهذا ما شهدته ألفريد بيل 1908، وقال أنه لا يوجد حسب معلوماته كتاب (مدرسة) قرآني قد وسع تعليمه لكي يشمل أيضا الفقه أو غيره من المعارف العربية (أبو قاسم سعد الله، ج3، ص238). فتحوّلت الزوايا باستثناء بعضها في المناطق الجنوبية والقبائل إلى مركز للتبرعات ولجلب الصدقات والزيارات وليس للعلم والتعليم. انطلاقا المدارس الحرة :

كانت تبسة سباقة لتأسيس المدرسة القرآنية العصرية الحرة، وأول هذه المدارس كان على يد عباس بن حمّانة سنة 1913، إلا أن أمدها كان قصيرا، فقد أغلقتها السلطات الفرنسية، كما اغتيل مؤسسها بن حمّانة 16 يوليو 1914 اغتالا سياسيا، وهذا يعني اغتيال المشروع في مهده لما شكله من خطورة على تواجد الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

ولكن هذا لم يمنع من ظهور تجارب ومدارس أخرى، شكلت أغلبها هاجسا مرعبا للاستعمار، فكانت قضية صعبة للبوليس الفرنسي السري وعلى رأسها المدرسة الحديثة للتربية والتعليم التابعة لجمعية العلماء سنة 1931. (زايد مصطفى 1986، ص146).

حتى لو أن الحكومة الفرنسية لم تأبه بتعليم الأهالي، فإن الأهالي أنفسهم لم يتهافتوا على مدارسها الابتدائية، إلا أن التعليم والذي استفاد منه القليل فقط من أبناء السكان الأصليين، لم يكن يرمي بالدرجة الأولى لجلب الحضارة لهذا المجتمع - البدائي حسب اعتقادهم - بل كان له أغراض وأهداف مرسومة مسبقا.

فهذا النوع من التعليم يدخل تحت إطار التعليم الرسمي، والذي كانت تشرف عليه الإدارة الفرنسية، وكان قبل عهد الجمهورية الثانية تابعا لوزير الحربية والحاكم العام، وبعد عهد الجمهورية الثانية فصل عن سلطتها ووضع من اختصاص وزير المعارف، وممثله في الجزائر، مدير إدارة التربية (الريكتور). ونص القرار الجديد على أن مسئول التعليم في الجزائر يتراسل مباشرة مع الوزير بشأن المدارس الأوربية، وهذا لتوحيد البرامج ومخافة للشقاق. وهو يرمي لخدمة أغراض الاستعمار والمستوطنين بالدرجة الأولى. فسياسية التعليم الاستعمارية اتجه الجزائريين، كانت ميسسة وفق الأهداف التالية :

أ - تكوين نخبة مزيفة من المثقفين مقطوعة عن الجماهير الشعبية بحيث يشعر أولئك المثقفون بأنهم غرباء عن ذويهم فتقطع صلتهم بأبناء البلاد، ويتكبرون للتقاليد (أحمد طالب الإبراهيمي 1972، 14 - 15) خصوصا الجامعيين.

ب . إنتاج شخصية غير متزنة لا هي بثقافتها ولا هي بثقافة غيرها ، فمعظم التلاميذ لا يتجاوزون المرحلة الابتدائية للحصول على يد عاملة مهنية ذات مستوى ثقافي مقبول.

ج . دمج بعض الجزائريين حسب سياستها ، تلبية لمطالب بعض الحركات والأحزاب السياسية الجزائرية.

د . الانتصار الحضاري على الحضارة الإسلامية العربية وهذا عن طريق فرض لغتها (الفرنسية) كلفة رسمية للتعليم ونشر ثقافتها.

هـ . إعادة إنتاج نظامها عن طريق تمرير نفس الإيديولوجية بواسطة المواد الدراسية خاصة مادتي التاريخ والجغرافيا.

ولكن معظم هذه الأهداف خصوصا الأخير لم تتحقق كما توهمت الإدارة الفرنسية ، فالمقاومة كانت شديدة ، إما من الناحية النفسية لسكان الأصليين أو عن طريق المدرسة الدينية الجزائرية التي لم تفنى نهائيا بل عادت من جديد ، وبأهداف تنموية واضحة ذكرت سالفًا.

المرحلة الثالثة: الجزائر المستقلة .

تبنت الدولة الجزائرية عند استقلالها سنة 1962 النظام الاشتراكي ، هذا الأخير بفلسفته المادية التي تتبنى مبدأ تكوين الإنسان ثقافيا كأضمن طريق للتقدم المادي. ومن هذا المنطلق صممت الجزائر منذ استقلالها أن تهض بقطاع التربية والتعليم بكل أطواره لتحصد كفاءات وإطارات تنمي بها جميع مجالات المجتمع وتصنع للدولة مكانا محترما بين الأمم.

ولكن هذا ليس بالعمل الهين أمام تركة ثقيلة ورثتها البلاد عن الاستعمار ، فاقتصادها موجه لخدمة الأقلية ، تميزه صناعة ضعيفة وانتشار ضيق للتقنيات الحديثة ، زائد زراعة تقليدية ، وضعف المداخل الفردية ، بالإضافة إلى حالة اجتماعية مقلقة.

أما من الناحية التربوية والثقافية ، كانت الأوضاع في حالة مزرية فقرن واثنان وثلاثين سنة من محاولات التجهيل والغاء الهوية الوطنية ، أنتجت 90% من الأميين تسودهم البدع والخرافات والباقي ، إما خريج مدارس فرنسية أو خريج المدارس الإسلامية الإصلاحية ، ورغم كل هذه العراقيل والأزمات رفعت الدولة الجزائرية التحدي.

ففي اليوم الثالث من افتتاح المجلس التأسيسي 1962/12/27 برئاسة فرحات عباس ، أعلن عن أسماء أعضاء الحكومة من بينهم وزير التربية الوطنية ، كما قام رئيس الجمهورية أحمد بن بلة بإلقاء تصريح حكومي وأهم ما قاله " أن الدخول المدرسي يطرح مشاكل عويصة ، في التوظيف والتنظيم ، والحكومة تولي مشاكل التربية كل عنايتها ، سواء في تلك تعليم الذكور أو تعليم الإناث ، التمدرس يكون شاملا ، ومن المؤكد الآن أن مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ستفتح أبوابها في 15 أكتوبر من بين 25 ألف قسما منتظرا لضمان التمدرس لحوالي مليون تلميذ ، سنفتح 20000 بطريقة عادية. ولكن على أي أساس كانت انطلاقة المنظومة التربوية؟

المدرسة الجزائرية في مفترق الطرق:

قبل أن تفتح المدارس أبوابها ، لم يكن مصير التربية والتعليم في الجزائر محددًا لا سياسة ولا منهاجًا وبرنامجًا ولا مختصين تربويين مع العلم أنه اقترح ثلاث اقتراحات في شهر جوان 1962 وهي:

أولاً: وثيقة طرابلس

النتيجة التي توصل إليها محرر الوثيقة هي: " ضرورة العدول عن التصورات الروتينية التي يمكن أن تعوق المجهود الخلاق ، وتشل التعليم مما يزيد في خطورة الجهل الموروث عن الهيمنة الاستعمارية ، وإن هذه الضرورة تفرض نفسها ، خاصة أن اللغة العربية قد تأخرت باعتبارها وسيلة ثقافية علمية عصرية يجب ترقيتها حتى تقوم بدورها في المستقبل بأساليب علمية.

ثانياً: وثيقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين

جاء في محضر اجتماعه يوم 29 جوان 1962 ما يأتي:

"إن مبدأ اللائكية ووحدة التعليم بالجزائر متفق عليه بأغلبية الحاضرين كذلك إدماج التعليم الحر في التعليم العمومي مقبول ، من المناسب إذن إدماج المعلمين الأحرار في إطار التعليم العام للدولة الجزائرية."

ثالثاً: الوثيقة الفرنسية

تضبط اتفاقيات أفيان بأن مديرية الثقافة ، يمكنها فتح مؤسسات مدرسية وجامعية ، فوق التراب الجزائري ، ويمكن أن تكون مهمتها ثلاثية:

تسيير مباشر لمؤسسات البحث العالي المتخصص.

تنظيم التعليم التكميلي غير مضمون من الجانب الجزائري.

تنظيم تعليم له نفوذ يسمح بضمان الحضور الدائم للثقافة الفرنسية في الجزائر.

ولكن نظراً لحدوث بعض المناوشات بين الدولتين ، قررت السلطات الفرنسية سحب معلميهما مخلفة 35000 منصب شاغر.

ومع هذه الاقتراحات بكل أبعادها وخلفياتها ، وقفت المدرسة الجزائرية في مفترق الطرق فيما يخص مصيرها ، أمام التحولات الجارية في الميدان الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي ، وأقدمت الحكومة الجزائرية مع كل هذه التعقيدات على اتخاذ أول إجراء بخصوص المنظومة التربوية تمثل في تعميم التعليم على كافة أطفال الجيل وإجباريته على جميع الأطفال الذين يبلغون ستة سنوات فما فوق ، وانطلاقاً من هنا عرفت المدرسة الجزائرية عدة مراحل ، تتوج كل مرحلة مكان الأولى انطلاقاً من إصلاحات تقوم بها الحكومة بشأن هذا المجال ، ولما تراه من نقائص المرحلة التي سبقت ، وهذه المراحل هي كالتالي:

مراحل المنظومة التربوية :

1) مرحلة الإنشاء والتشييد (1962- 1971) :

شرعت فيها الجزائر ببناء وتشبيد الكثير من المدارس والمتوسطات والثانويات والمعاهد لاستقبال أكبر نسبة من التلاميذ، موظفة معلمين ومعلمات من الجزائر وخارجها، هذه الأخيرة التي سنبين تأثيرها على التعليم لاحقا.

انقسم التعليم غداة الاستقلال إلى قسمين:

- التعليم الابتدائي:

مدة الدراسة ستة سنوات، وقد تضاف السنة السابعة للتلاميذ الذين يحضرون الشهادة الابتدائي.

تنتهي السنة السادسة من التعليم الابتدائي بمسابقة الدخول للسنة الأولى من التعليم المتوسط، بينما يحضر تلاميذ السنة السابعة شهادة التعليم الابتدائي. ينتقل تلاميذ السنة السادسة ابتدائي والناجحون في المسابقة إلى الدراسة من التعليم العام (تعليم المتوسط)، أما الراسبون فينتقلون إلى السنة الدراسية السابعة من التعليم الابتدائي (النهائي). أما تلاميذ السنة السابعة، فالناجحين منهم لهم حق المشاركة في مسابقة الدخول إلى السنة الثانية من التعليم العام (التعليم المتوسط)، أو مسابقات اللحاق بمراكز التعليم التقني، أو مراكز التعليم الفلاحي، أما الراسبون منهم فيبقون تحت رحمة الشارع، أو يلتحقون بالمدارس الخاصة.

- التعليم العام:

الذي يجري في مدارس يطلق عليها اسم "المتوسطات" وتستغرق الدراسة فيها أربع سنوات، فهي تستقبل التلاميذ الناجحين في مسابقات الدخول من السنة الأولى للتعليم المتوسط، ويتوج هذا الأخير بشهادة للتعليم العام، والتي صارت تعرف بشهادة التعليم المتوسط، كما يلتحق تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط والناجحون إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي.

2) مرحلة التثبيت (72- 76) :

قررت الدولة (المخطط الرباعي والخماسي) الذي يهدف إلى اجتياز مراحل عديدة تربوية، ثقافية، صناعية في بضع سنوات من خلال اعتماد ضخمة للدولة، حيث تضمن لكافة أطفال الجيل التمدرس 100% أي محاولة إدماج جميع الأطفال في التعليم إجباريا.

3) المدرسة الأساسية 1976 :

"... وانطلاقا من المبدأ الثابت لوحدة التعليم، وتوحيد التوجيه الإيديولوجي للشباب وحتى يكفل لجميع الجزائريين في أقرب الآجال نفس التعليم: فمن الضروري أن يدمج التعليم الأصلي والتعليم العام في تعليم عام موحد، وأن يدرج النظامان التعليميان في نظام واحد، بنفس الروح ونفس البرامج، ونفس المواد، ويدعم فيه تعليم مادة الدين، سواء في مرحلة الدراسة الابتدائية أو الثانوية (الميثاق الوطني 1976، 97).

ابتداء من العام الدراسي 1976-1977 ألغي التعليم السابق، وتم إدماج كل من التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلة واحدة متكاملة، بعدما اختصر التعليم المتوسط في ثلاث سنوات لكي تكون مرحلة "التعليم الأساسي" والتي يمتد التعليم فيها إلى تسع سنوات. (الجريدة الرسمية 76)

كما أدخلت المواد التقنية في برامج الدراسة، وذلك لمسايرة التطور الاقتصادي للجزائر فصارت مدارس هذه المرحلة ابتداء من 76 معروفة بالمدرسة الأساسية متعددة التقنيات. خصائص المدرسة الأساسية :

- أ- دوام ستة سنوات لكل طفل، وهي إجبارية تنقسم إلى مرحلتين :
التعليم الابتدائي (الطور الأول والثاني) تدوم ستة سنوات
التعليم المتوسط (الطور الثالث) يدوم ثلاث سنوات
- ب- ضمان قدر متساوي من المعلومات لكل طفل، موحدة البرامج.
- ج- توحيد لغة التعليم باللغة العربية، أما الفرنسية والإنجليزية تبقى أجنبية.
- د- إذا ما رسب التلميذ في الانتقال إلى الثانوية، يكون مؤهلا للدخول في مجال التكوين المهني.

و- رفع مستوى التعليم ومستوى الكفاءة التقنية
مما سبق نلاحظ أنه مع حصول الدولة الجزائرية على سيادتها ربطت المجال التعليمي بعملية التنمية، باعتباره أهم وأفضل وسيلة لترقية الإنسان ثقافيا والنهوض بالمجتمع بجميع مجالاته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ففي هذا الصدد ينص التقرير العام للمخطط الرباعي الأول على أن سياسية رفع المستوى الثقافي والتقني المقررة ناشئة عن الضرورات الموروثة من التاريخ وعن متطلبات التنمية المقبلة. (مصطفى زايد 1986، 182). ومع هذا، كانت للمراحل التي مرت بها المنظومة التربوية نتائج إيجابية، وأخرى سلبية نوجزها بالترتيب:
1) المرحلة الأولى (1962-1971):

لقد أدى تبني الدولة للنظام الاشتراكي إلى اتخاذ قرار حق التعليم لكل طفل يفوق الستة سنوات من عمره كما زاد تدعيم هذا القرار الحماس الثوري وتصميم الحكومة على مواجهة الصعوبات رغم الظروف المعاشية، فكانت لهذه المرحلة نتائج تمثلت فيما يلي :

نتائج إيجابية :
التقليل النسبي من ظاهرة الأمية
انتشار التعليم الابتدائي في أغلب أرجاء الوطن
ارتفاع عدد المتدربين من 828.850 تلميذ بالمدراس الابتدائية الثانوية، سنة 62- 63 إلى 2.088.300 سنة (1971-1972).

انتشار نوع من الوعي بين المواطنين.

نتائج سلبية: لكن رغم هذه النتائج الإيجابية التي حققتها هذه المرحلة، إلا أنه وبسبب الوضع المتأزم الذي كانت تعيشه الدولة، إضافة إلى عفوية اتخاذ القرارات مع عدم وجود مختصين أو علماء في مجال التربية والتكوين، كانت هناك بعض النتائج الغير المرجوة جراء اتخاذ قرارات عفوية والتي فرضها الوضع المعاش في تلك الفترة وهي:

- المتعاونون: نظرا لحاجة البلاد لمعلمين وأساتذة الذين لم يتجاوز عددهم سنة 1962 سوى 12.696 أستاذ أمام 828.856 تلميذ، أي آلاف المناصب الشاغرة، مع عزم الدولة على إعطاء مكانة للغة العربية. لجأت الجزائر إلى إبرام عقود تعاون مع بعض الدول العربية (سوريا، العراق، مصر، تونس... إلخ). وبالرغم مما قدمه هؤلاء المعلمين من خدمات، إلا أن هناك بعض الجوانب انعكست سلبا، خصوصا في التعليم الابتدائي، فالمعلمين الأجانب يحملون ثقافة مغايرة لثقافة المجتمع الجزائري، وإيديولوجيات مختلفة، تؤثر بشكل خطير على تفكير التلميذ.

- البرنامج الدراسي: مع أن الحكومة الجزائرية إبان الاستقلال كانت تفتقر لمختصين في مجال التخطيط التربوي، إلا أنه كانت هناك مجهودات مبذولة لرفع مستوى التعليم ولكن ضمن إطار نظام تعليمي موروث عن عهد الاستعمار مخصص لتنفيذ أهداف وضعها الاستعمار لخدمة مرحلة زمنية معينة تتماشى ومصالحه، وبالتالي لا تلائم سياسة دولة مستقلة لها خصوصياتها وطموحاتها.

- وجود حاجز مسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط.

- استحالة التحاقهم بعالم الشغل.

- إمكانية رجوعهم إلى تعداد الأميين، فتضيع بذلك الجهود المبذولة.

- ضعف مستويات التلاميذ.

- إمكانية جنوح الأطفال المطرودين أو المتسربين من المؤسسات التعليمية في سن مبكرة فغالبا ما يتبناهم الشارع.

- الفتيات المطرودات أو المتسربات من المنظومة التربوية يعدن إلى بيئتهن الطبيعية، وبالتالي إعادة إنتاج النموذج التقليدي للفتاة.

- بقاء التنشئة الأسرية في نمطها التربوي التقليدي، أمام التحولات والتطورات، جراء العولمة القائمة وانتشار وسائل الإعلام أهمها التلفاز.

2- مرحلة التثبيت (71- 76)

أ. الإيجابيات :

- بناء وتجهيز أكبر عدد من المدارس في أقل وقت ممكن؛ - شمولية التعليم؛ - جزأة سلك

التعليم

ب. السلبيات :

. مشاكل مالية ضخمة فيما يخص البنىات والتجهيزات والمعلمين؛ . مطالبة السلطات الفرنسية بسحب حوالي ألف متعاون من المعلمين والأساتذة لأسباب مالية كما قالت، فقد عرفت هذه الفترة بفترة الأزمة الكبيرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب قضية البترول؛ . التحاق معلمين مستواهم الدراسي لا يتجاوز الابتدائي بسلك التعليم وهذا يعني انخفاض مستواهم الدراسي مما لا يساعدهم على فهم البرامج الجديدة لإيصالها للتلميذ على أحسن وجه.

3- مرحلة المدرسة الأساسية (1976 - إلى اليوم)

أ- الإيجابيات :

. رفع مستوى تعليم التلاميذ؛ . رفع مستوى الكفاءة التقنية؛ . امتداد بقاء التلميذ في مقاعد الدراسة إلى سن 16 سنة أو أكثر بالنسبة للمكررين؛ . حماية الطفل من خطر الشارع؛ . حماية الطفل من استغلاله في العمل في سن مبكرة؛ . رفع مستوى معلوماته وثقافته ووعيه؛ . تأهيل الراسبين في امتحان شهادة التاسعة أساسي إلى الالتحاق بمراكز التكوين المهني.

ب- السلبيات :

. تعريب كل المواد التعليمية مرة واحدة (دون تعريب الكتب المدرسية خصوصا الرياضيات والعلمية تعريبا علميا دقيقا عوض ترجمة حرفية أو تقريبية) فعملية التعريب تتطلب متخصصين وجهودا مضيئة.

. معظم الأساتذة غير معربون تعريبا سليما يؤهل للتدريس باللغة العربية؛ . تحديد نسبة الرسوب ب 10% أدى إلى تضاعف أعداد التلاميذ المنتقلة سنويا؛ . عدم قدرة الأستاذ على إيصال المعلومة إلى كل تلاميذ القسم المكتظ، الذي يتجاوز عدد التلاميذ فيه أحيانا 45 تلميذ؛ . ضعف مستويات التلاميذ؛ . ضعف ملحوظ في مستوى التلاميذ بالنسبة للغات الأجنبية. . عدم السيطرة الكاملة حتى على اللغة العربية؛ . الكم غلب على النوع، مما أدى إلى نقص فادح في المستوى العلمي وتخفيف المعارف بتبسيطها. على الرغم من الإصلاحات وتطوير أهداف التعليم إلا أن محور العملية التربوية ليس التلميذ بل المعلم رغم تطور المناهج والتقنيات المعمول بها. بقي شبه تقليدي، فمحور العملية التعليمية هو المعلم، ولهذا يحاول تدارك الأخطاء من خلال إصلاح 2000.

. مرحلة إصلاح 2000 :

العودة إلى النظام الابتدائي، محاولة تنفيذ طرق تربوية حديثة وهي المقاربة بالكفاءات، وهذه الطريقة يعمل بها في الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. ولأنه لم يشرع في تنفيذها إلا في السنة الدراسية 2003-2004، لن نستطيع انتقادها، ولكن يبقى السؤال السيوسيوثقافي مطروحا، هل ستجفع هذه الطريقة في صنع ما لم تستطع الطرق السابقة صنعه بالعقل الجزائري؟

الختام:

بما بأن سياسة التعليم هي التي تحدد هوية المجتمع، نرى أنه في العهد العثماني لم يكن المجتمع محتاجا إلى تحديد هويته فالدين كان يلعب هذا الدور، كما أن سياسة التعليم لم تربط بالتنمية، فالمجتمع كان بسيطا آلية تطوره بطيئة وتلقائية، ولكن الغريب في الأمر أنه لم يتأثر بالنهضة الفكرية الأوروبية على الرغم من وجود علاقات دبلوماسية وتجارية. وبالتالي فإن المدرسة في العهد العثماني لم يكن لديها تواصل مع السلطة ولكن كانت حسب حاجات ومتطلبات المجتمع البسيط، ولم تكن تقوم على فلسفات تربوية تدفع إلى التقدم والتغيير.

أما بالنسبة للعهد الفرنسي فقد شكلت المدرسة الدينية الإسلامية جهازا مقاوما وخطيرا بالنسبة للتواجد الفرنسي بالجزائر مما دفع السلطات الفرنسية إلى محاربته وبما أن فرنسا كانت مهد الفكر في تلك الحقبة، فهي تدرك أهمية المدرسة باعتبارها أحسن جهاز لتدريب إيديولوجيتها وهذا لتبرير تواجدها في الجزائر.

كما أنها ربطت سياسية التعليم بالتنمية لنهوض بثقافة المستوطنين و استغلال الأهالي لخدمتها وخدمة المستوطنين، فالمدرسة الفرنسية بالجزائر كانت تحت تسيير خبراء مختصين في مجال التعليم بالمستعمرات، و لم تكن قراراتها في هذا المجال تلقائيا بل ناتجة عن دراسات علمية. أما فيما يخص عودة المدرسة الدينية الإسلامية إلى الساحة، فقد كان بعد رسم مسار هادف وربط سياستها التعليمية بمشروع تنموي هادف حسب حاجات تلك الحقبة من إصلاح وتوعية لتدعيم وتحفيز المقاومة والحفاظ على المقومات العربية والإسلامية.

وأخيرا في عهد الاستقلال تبنت الدولة المجال التعليمي بكل مراحله، وربطت السياسة التعليمية بعملية التنمية الوطنية راسمة أهداف كل مرحلة من المراحل التي مرت بها المدرسة الجزائرية والمذكورة سابقا. ولكن رغم الأهداف المرسومة من إصلاح إلى آخر إلا أن العملية التربوية تبقى تقليدية، فالمحور الرئيسي في هذه العملية هو المعلم بدلا من أن يبقى هذا الأخير، مجرد ناقل ومتلقي لما يقوله المعلم، وهذا ما يحاول الإصلاح الأخير تعديله بتوجيه التلميذ إلى الممارسة الفكرية والبحث عن المعلومة وهذا بإعادة النظر في المناهج والكتب وطريقة التدريس.

وختام هذه الورقة أن المدرسة الجزائرية لها مسار سوسيوثقافي طويل ولها تجارب، والمهم أنها ربطت سياستها التعليمية بعد الاستقلال على غرار كل دول العالم بعملية التنمية، هذه الأخيرة التي تقاس بالأرقام، والجزائر يتطور أعداد تلاميذها وحتى خريجها كل عام، ولكن المستوى الثقافي المنشود لدى العامة وأرقام ابتكاراتها واختراعاتها أو حتى تحصيلها الفكري من كتب وأفكار نهضوية ونظريات لم يتطور حتى الآن فأين الخلل إذن؟

المراجع :

1- المدارس لم تبدأ كما نعرفها اليوم والمختصة بالتعليم في مراحله المختلفة بالانتشار إلا في القرن الثامن عشر ميلادي بإنشاء بعض مدارس تلمسان التي تعود إلى العهد الزياني كذلك مدرسة مازونة التي تأسست في أواخر القرن الثاني عشر ميلادي والتي بناها محمد الشريف البدوي وهو أحد المهاجرين الأندلسيين (أبو القاسم سعد الله 1998، ج2، 103)

- 2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 1998، - دار الغرب الإسلامي- بيروت، لبنان.
 - 3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، الجزء الثالث، الطبعة الأولى 1998، - دار الغرب الإسلامي- بيروت، لبنان.
 - 4- أحمد طالب الإبراهيمي - من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، ترجمة حنفي بن عيسى - الطبعة الأولى 1972، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
 - 5- بوفلجة غياث إنعكاسات التربية الغربية على الشعوب الإسلامية طبعة الأولى 1991 دار الكتاب الجامعي للطبع والنشر والتوزيع الجزائر.
 - 6- تركي رابح - الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفة وجهوده في التربية والتعليم- الطبعة الثانية 1974، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
 - 7- تركي رابح، ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر- الطبعة الثالثة 1981 - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر.
 - 8- تركي رابح - التعليم القومي والشخصية الوطنية- الطبعة الأولى 1975، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.
 - 9- محمد الطيب العلوي - التربية بين الأصالة والتعريب- بدون سنة، منشورات، دحلب، الجزائر.
 - 10- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، مطبعة مصطفى محمد، منشورات دحلب، الجزائر.
 - 11- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، الطبعة الأولى، 1986، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
 - 12- دستور 1976، بقيادة الرئيس هواري بومدين، جبهة التحرير الوطني، حرر بالجزائر في 30 ذو القعدة/ 22 نوفمبر 1976.
 - 13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 السنة الثانية عشر، الصادرة بتاريخ 21 فبراير 1976.
 - 14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصادر بتاريخ 1976/04/23.
 - 15- زيدان نعيمة. (2004). خريجو الجامعة وهاجس الهجرة للخارج. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع. جامعة السانبا. وهران.
- 16- Jules COMBON, Bulletin universitaire de l'Académie d'Algérie, 1892.